فوق الطاولة

هني الحمدان

الإعلام الإلكتروني المنشود..!

غريب عندما تسمع اتهامات للإعلام بالتقصير وأنه إعلام فاشل، ويتم التطاول عليه بالسخرية! إنه لأمر محبط بحق، ومؤلم أن يتم قذف الإعلام ومؤسساته بأقسى العبارات وبُنسف كل شيء، حتى لو كانت جهوداً منفردة لأسماء مهمة في هذا الحقل، والأكثر إيلاماً عندما تأتي عبارات كهذه واتهامات من شرائح مثقفة في المجتمع، وليس من العموم والسواد العام، فلا أحد راضياً عنه، لا المواطن ولا المسؤول..!

ماذا فعل الإعلام، وخاصة الرسمي؟ وهل العلّة بالصحفيين أم المؤسسات والإدارات، أم ضيق المساحة التي سيطرت على كل مرافق الحياة؟!

لست متحيزاً للإعلام الرسمي، لكنه للأمانة إعلام تعرّض لظلم مادي ومعنوي. هناك رجال إعلام، لكن بلا إعلام، إعلام مرتهن لعقليات متلاحقة، لا تملك الفكر الإعلامي والتخطيط السليم لكيفية أن يكون هذا الإعلام خادماً حقيقياً.. رؤى فردية بحتة، وأشخاص وصلوا إلى بعض المفاصل المهمة، خلال حقب زمنية مضت، ليسوا على المام كامل بدور الإعلام بذلك ووالجباته ومساحاته، واليوم بات شأنه كباقي مؤسسات الدولة، يعاني من الفشل والترهل، ولم يكن المستوى المطلوب للدور الذي يجب أن يؤديه، فخسر المواطن، وأعرقته بعض الإدارات المفصلية بمسائل ثانوية لا تهمّ أحداً، فتاه وتأخّر...!

من يستطيع اليوم تشخيص حالة الإعلام بدقة ويجد العلاج.. ؟ حالته واضحة وضوح الشمس، لكن من يستطيع أن ينتشله من مشكلاته ويحل أزماته.. ؟!.

صحيح أنه إعلام ينبض، لا بأس بذلك، وسط غياب مرجعية واضحة المعالم والتفاصيل..! الحكومة تعمل في جوها الطبيعي، مفضّلة «السترة» و«التستّر على معطياتها ومؤشراتها، والويل لمن يحيد..! وإعلام لم يعد قادراً على تلبية شغف المواطن للمعرفة بأدق التفاصيل، فالصحافة الجائعة للمعلومة، أو المقصّرة بتلبية حاجات البشر وعدم تمكّنها من تقديم الإجابات عن شكاواهم، ليست بصحافة، سيتناهما البشر بالهجرة إلى مواقع التواصل أو البحث عن صحافة أخرى. فالتقنيش من المسبّبات لا يحتاج إلى عناء وجهد ومال، ما يحتاجه الإعلام اليوم هو القرارات والدعم المادي السخي، وفتح قنوات العمل والتشبيك مع الحكومة بشكل أوسع، وهذا ليس باكتشاف خطير. الإعلامي موظف يا سادة، وإذا لم تتحكوا فسوف لن تجدوا كفاءات في حقل من أهم الحقول في أي دولة كانت.

لا أحبّذ التحدّث عن واقع مهنة الإعلام وحال الإعلام، من باب أن السكوت «أربح»، إلا أنني اطلعت على ورقة عمل مقدّمة من وزارة الإعلام حول «المواقع الإلكترونية وتأثيرها في نشر الأخبار، وكيفية ضبط محتواها والإجراءات المتّخذة للحيلولة دون مساهمتها في تضليل الرأي العام».

الورقة ملأى بالطروحات والتوجهات الغنيّة، وفيها تخمة إلى حد الإغراق من أجل ضبط «السوق العشوائي» والجو الرحب الذي تعيش فيه مواقع إلكترونية مما هبّ ودبّ، بلا هويّة أو ترخيص يضبط إيقاع هذا السوق.

فقط ٩٣ موقعاً إلكترونياً حاصلة على التراخيص الرسمية، حسب معلومات الوزارة، وطلبات الحصول على ترخيص في الوقت الحالي ٤٢ طلباً. هذا ناهيك بالمواقع الإلكترونية الحكومية الرسمية المملوكة للدولة والوزارات، وهناك مواقع إعلامية لم تحصل على ترخيص للعمل مع صفحات الـ«فيس»، والواقع الحالي للإعلام الإلكتروني يستدعي تنظيمه لعلّ في ذلك يتم الوصول إلى الخدمة الصحفية المنشودة.

واقع يتكون من مجموعة من الجزر، لا توجد جسور قوية تربط فيما بينها وتوحد قواها. ما يعانيه هذا الإعلام الرسمي والخاص المرخّص والمخالف هو ضعف المتابعة، بسبب المحدودية والضوابط المهنية والإعلامية التي تقيّد الموضوعات، وندرة المعلومات والتأخر في مواكبة الأحداث بالنظر لطبيعة الأفراد.

فالإعلام الإلكتروني بمجمله يعاني من تشتّت الرسالة والهدف من المحتوى المقدم عبره، وهو أمر ناتج بطبيعة الحال عن ضعف الإمكانات و تسرب وهجرة بعض الكوادر الصحفية المحترفة والقادرة على إنتاج محتوى إعلامي مميز يحقق الأهداف المأمولة.

لا نغرق كثيراً في السلبيات، فالأمل يحدو الجميع بأن يتم تنظيم سوق الإعلام الإلكتروني من خلال إخضاعه لمجددات قانونية واضحة لضمان رسالة صحيحة وواضحة، تصبّ مخرجاتها في المصلحة الوطنية.

فهل تقدر وزارة الإعلام على أن تجد الأرضيات المناسبة لإنشاء مواقع إلكترونية وصفحات تهتم بالمحتوى المتخصص وضبط جودته، عبر وضع معايير خاصة؟، وكذلك فرز المواقع ذات المضمون، والعامل بحقّ من مواقع وصفحات تحولت إلى ما يشبه الصحافة الصفراء، ناهيك باتباعها سرقة الأخبار ونشر الأخبار المغلوطة...!

الجميع يتطلّع إلى أن تكون وسائل الإعلام الرسمية الإلكترونية وغيرها سبّاقة في الإعلام والاستشراف للمستقبل، وعليها أن تسبق الحدث من دون تراخٍ أو عثرات، فهل سنرى مثل هذا الإعلام؟!

قريباً خدمة الاستعلام الآلي عن الرصيد مجاناً والورقي مأجور

«العقاري» يصرف ٧ مليارات ليرة رواتب عبر صرافات البنوك الخاصة

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» أنه منذ الربط مع صرافات البنوك الخاصة في النصف الثاني من شهر كانون الأول من عام ٢٠٢٢ تم تنفيذ ٦٥ ألف حركة عبر صرافات البنوك الخاصة أفضت عن صرف كتلة مالية بنحو ٧ مليارات ليرة.

واعتبر أن هذه التجربة إلى جانب التوسع خلال الفترة الماضية في نشر نقاط البيع في مكاتب البريد (١٣٧) نقطة و٧٥ نقطة في فروع التسليف الشعبي ساهمت في انخفاض حالة الازدحام على صرافات العقاري.

وبين أن الربط في البنوك الخاصة رفع إجمالي عدد الصرافات التي تعمل مع العقاري لحدود ٤٠٠ صراف منها ١٥٠ صرافاً في القطاع الخاص و٢٥٠ صرافاً عاملاً لدى فروع المصرف العقاري في مختلف مراكز المدن والمناطق وأنه سيتم تخصيص وتركيب ٣ صرافات آلية جديدة في حلب خلال عدة أيام ليرتفع معها عدد الصرافات في حلب لـ ١٤ صرافاً آلياً قيد الخدمة في حين تم تركيب نقطتي بيع في بريد الحسكة ونقطة في بريد دير الزور.

وحول مشكلة ورق الصرافات، بين المدير العام أنه يتم العمل على تحديث منظومة الدفع الإلكتروني للعقاري وهو ما يسمح بتوفر خدمة الاستعلام الآلي عن الرصيد (مجاناً) عبر شاشة الصراف الآلي إلى جانب الاستعلام الورقي (مأجور) على أن يكون ذلك خياراً لمستخدم الصراف.

بينما أوضح أن عدد الموظفين أجورهم الشهرية في العقاري نحو ٥٠٠ ألف موظف يصل إجمالي كتلتهم الشهرية لـ٣٥ مليار ليرة بمتوسط ٢٥٠ ألف حركة وهناك عمل لتوظيف ١٠٠ ألف متقاعد لدى مؤسسة التأمين والمعاش ليصبح إجمالي عدد الموظفين رواتبهم ومعاشاتهم لدى العقاري نحو ٦٠٠ ألف.

وكان العقاري قد بين مع إتمام الربط الإلكتروني عبر شركة «بيترامونيتكس» للدفع الإلكتروني أن هذا الإجراء يسمح بالاستفادة من كل الخدمات المقدمة عن طريق نقاط البيع العائدة لجميع البنوك العامة والخاصة المرتبطة بالشركة.

وأنه أصبح بإمكان الموظفين الموطنين رواتبهم لدى مصرف التسليف الشعبي ويستلمون رواتبهم عن طريق صرافات العقاري قبض رواتبهم بعملية سحب واحدة وأنه يجري تباعاً توزيع نقاط في فروع التسليف ومكاتبه في بقية المحافظات السورية.

وذلك على التوازي مع التعاون مع الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية ودفع نحو ٤ مليارات ليرة (فواتير كهرباء وهاتف ومياه وجوازات سفر وضرائب ورسوم).

علماً أن البنوك الخاصة التي تم ربط صرافاتها مع العقاري هي بنك بيبلوس وبنك الشرق ومصرف التوفير وبنك بيمو السعودي الفرنسي والمصرف الدولي للتجارة والتمويل والبنك العربي وفرنسبنك وبنك سورية والمهجر وبنك الأردن سورية وبنك قطر الوطني وأصبحت شبكة واحدة.

بعد ١١ عام من إيقافه السماح باستيراد بذور دوار الشمس

«الاقتصاد» لـ«الوطن»: يجب أن تنخفض أسعار الزيوت لانخفاض التكاليف

جلنار العلي

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قراراً سمحت فيه باستيراد مادة بذور دوار الشمس بهدف العصر لكل المنشآت الصناعية القائمة وتعمل بموجب كتاب مخصصات، على أن تكون جميع الإرساليات مطابقة لتعليمات وقوانين الحجر الصحي النباتي، وتحدد آلية التمويل لهذه المستوردات بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي.

وحول ذلك، بيّن مصدر في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتصريح لـ«الوطن»، أن الكميات المنتجة محلياً من بذور دوار الشمس قليلة وغير كافية لحاجة السوق المحلية، وبالتالي كانت الشركات الصناعية المرخصة لإنتاج الزيوت النباتية المستخدمة في الغذاء اليومي تستورد الزيت الخام من الخارج وتكرره وتعبئه لتقوم فيما بعد بتوزيعه في السوق، لذا لزيادة الإنتاج تم إصدار هذا القرار لتشكيل قيمة مضافة من ناحية حجم الإنتاج، لافتاً إلى أنه منذ عام ٢٠١٢ تم منع استيراد هذه البذور في ظل سياسة ترشيد الاستيراد المتبعة في الكثير من المواد.

وتابع: «تمتلك بعض هذه الشركات البالغ عددها ١١ شركة خطوطاً لإنتاج الزيت من البداية، أي من تكسير البذور ثم عصرها وتحويلها إلى زيت خام ثم تكريره، لذا تم السماح لهذه الشركات الصناعية حصراً باستيراد البذور بعد أن تثبت أنها تمتلك خطوطاً لعصر البذور وإنتاج الزيوت، علماً أن بقية التجار غير مشمولين بالقرار».

وحول حجم الكميات المستوردة، أشار المصدر إلى أن كل شركة تستطيع الاستيراد حسب طاقتها الإنتاجية بموجب كتاب من مديرية الصناعة بالمحافظة التي تتبع لها الشركة يبين طاقة الإنتاج المطلوب للشركة، لتقوم المديرية لاحقاً بمراقبة عملية العصر وما إلى ذلك، لافتاً إلى أن هذا القرار صدر حالياً بشكل دائم بشرط أن تلتزم الشركات بعصر البذور لتتمكن من الحصول على إجازات استيراد، ويفترض أن تؤدي هذه العملية إلى تخفيض تكاليف الإنتاج مقارنة باستيراد الزيوت الخام، وبناء على ذلك يجب تخفيض أسعار البيع، لافتاً إلى أنه يتم الاستيراد من أكثر الدول المنتجة بذور دوار الشمس مثل روسيا ورومانيا وغيرهما من الدول التي تصدّر هذه البذور.

معمل أدوية بيطرية جديد.. واستثمارات بـ١,٦ ألف مليار ليرة

دياب لـ«الوطن»: ٥٩ مشروعاً يوفر ٤٧٤٠ فرصة عمل

رسلان لـ«الوطن»: تجميد العقوبات مجرد خدعة سياسية وستة أشهر غير كافية لإنجاز عمليات استيراد

نوار هيفا

كشفت هيئة الاستثمار السورية عن مشروع جديد لصناعة الأدوية البيطرية، ضمن قطاع الصناعات الكيميائية بتكلفة إجمالية تقريبية قدرها ٦ مليارات ليرة.

وبين رئيس الهيئة مدين دياب في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هذا المشروع سيوفر ٥٣ فرصة عمل ضمن المنطقة الصناعية في محافظة حماة، ويعتبر ضمن أولويات الهيئة لتدعيم مستلزمات القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

وأوضح دياب أن عدد إجازات الاستثمار التي تم منحها للمستثمرين منذ صدور قانون الاستثمار رقم ١٨ حتى تاريخه بلغت ٥٩ مشروعاً بإجمالي تكلفة استثمارية تقديرية بلغت تريليون و٦٦١ مليار ليرة وبفرص عمل قُدرت بـ٤٧٤٠ فرصة.

وضمن الحديث عن أهمية الاستثمارات في دعم الاقتصاد وحمايتها من المخاطر المالية، الأستاذ في كلية الاقتصاد الدكتور رسلان خضور بيّن أن المخاطر موجودة دائماً وتحيط بالاستثمارات بمختلف أنواعها كمخاطر السوق وسعر الصرف وغيرها، موضحاً أنه في وضع اقتصادي كسورية التي تعاني من الحرب وتبعاتها من العقوبات والحصار، يجب أن تكون الاستثمارات مدروسة بعناية.

وأشار خضور في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى أن دراسة الاستثمارات تتم عبر معرفة جدواها الاقتصادية كاملة سواء كانت هذه الاستثمارات حكومية أم خاصة، وحتى الاستثمارات الحكومية تتفرع لاستثمارات بين قطاعي الأعمال العام والاقتصادي المؤدي لربح وله خطة إنتاجية خاصة.

وأكد رسلان على ضرورة دراسة احتياجات السوق بداية، مستشهداً ببرنامج إحلال بدائل المستوردات، فلابد من النظر بإمكانية إنتاج السلع محلياً للاستغناء عن استيرادها وهنا يكون موضوع المخاطر أخف وطأة من حيث توفير جزء من المواد الأولية والابتعاد عن القطع الأجنبي ومشاكله قدر الإمكان.

أما الاستثمارات الحكومية فعليها أن تكون محفزة للمنتجين من خلال توفير لوازم الإنتاج من كهرباء ومواد أولية وطرق نقل وبنى تحتية، على حين تحتاج الاستثمارات العامة الخاصة بقطاع الأعمال العام والاقتصادي لدراسة جدوى تحديد أولويات هذا الاستثمار، مبيناً أن قطاع الأعمال الخاص كذلك يحتاج لدراسة حاجة السوق وتقديم جدوى اقتصادية وإمكانية التصدير وتحديد الدول المستقبلة لهذه المنتجات وخلق الميز التنافسية، وعليه لا يمكن تحديد أي نوع استثمار يمكن القيام به أو لا قبل دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة به.

واستحضر الدكتور رسلان مثال صناعة الألبسة في سورية متسائلاً عن سبب استيرادها كملابس جاهزة وحتى خيوط نسيجية ونحن نمتلك كل مقومات إنتاجها؟ مبيناً أنها صناعة راسخة بالاقتصاد السوري، وتحتاج فقط لسياسة اقتصادية ناجحة كتشجيع زراعة القطن وإنتاجه وحلجه والبدء بتوريده لعامل القطاعين العام والخاص، بدل استيراده، مبيناً أنه لا نقع من إنفاق الأموال على استثمارات لا طلب رائجاً عليها في السوق سواء داخلياً أم خارجياً.

وأشار رسلان إلى مخاطر موجودة في كل استثمار كسعر الصرف والتضخم، وعلى المستثمر التعايش معها دون أن تؤثر في استثماره، لافتاً إلى وجود ما يسمى بعدم اليقين بواقع الدراسات المتغيرة بفعل الظروف التي فرضها علينا الواقع، مطالباً ألا تكون عائقاً أمام وجود استثمارات لكن علينا اتباع الانتقائية في الاستثمارات.

ودعا رسلان أيضاً لدراسة اختبار الحساسية عبر وضع فرضيات ونتائج، أي أن يقوم المستثمر خلال دراسة الجدوى الاقتصادية بتقييم احتمالات اتباع خطط لظروف أخرى كالتضخم مثلاً أو تقلب سعر الصرف، أما الاستثمارات المتعلقة بالبنية التحتية أو تحفز الاستثمارات الخاصة واستثمارات قطاع عام الأعمال يجب أن تقوم بها الحكومة حكماً.

وأوضح رسلان أن المناخ الاستثماري ليس ضرائب ورسوماً جمركية، بل هو مجموعة عوامل ومكونات سياسية اقتصادية اجتماعية مالية، أما الإعفاءات الضريبية والجمركية فتشكل جانباً معيناً فقط من هذا المناخ وهي متاحة ومؤمنة في سورية عبر قانون تشجيع الاستثمار الأخير.

وعن طرق الاستثمارات في ظل تجميد العقوبات على سورية أكد رسلان أن تجميد العقوبات مجرد خدعة سياسية، وجاءت لرفع الحرج عن الأميركي ولا يمكن الحديث عن استثمارات في ضوء ستة أشهر هي غير كافية لإنجاز عمليات استيراد، كما انه لا فرص حتى لوجود استثمارات من شركات أجنبية أو عربية خلال هذه الفترة القصيرة.

وأوضح رسلان أن رفع العقوبات لن يكون له هذا الأثر الكبير في زيادة عدد الاستثمارات أو حتى بتحديد نوعها، لكن يمكن استغلال الوضع الإنساني الحاصل في سورية بتمديد فترة التجميد هذا لتصبح أكثر فاعلية وأثراً في الاقتصاد كله، مبيناً أن إعادة الإعمار سواء من الزلزال أم من الحرب تحتاج لاستثمارات ضخمة جداً ومساهمات كبيرة من الشركات خارج سورية حتى.

يذكر أن هيئة الاستثمار السورية منحت إجازة استثمار جديدة لمشروع صناعة الأدوية البيطرية المعدة للحقن (فيال) في المدينة الصناعية بعدرا بكلفة تقديرية بلغت ٧,٤ مليارات ليرة منذ أقل من شهر، وأن عدد المشاريع التي دخلت فعلياً في الإنتاج قبل انتهاء فترة تأسيسها والمقدرة بـ٣ سنوات بلغت ١٢ مشروعاً، وهناك ٦ مشروعات بدأت بتركيب الآلات، تمهيداً للبدء بالعمل التشغيلي، كما حصل ١٨ مشروعاً على تراخيص بناء وتمت الموافقة على البدء بتنفيذ البنى التحتية.

مخاوف من تأثير الانحباس المطري في إنتاج القمح البعلي

إبراهيم: ٥٠٠ ألف طن توقعات إنتاج الموسم الحالي والتسعيرة ستكون أعلى من العام الماضي

الوطن

نفى رئيس اتحاد الفلاحين أحمد إبراهيم في تصريح لـ«الوطن» ما يشاع بأن المساحات المزروعة من القمح أقل من العام الماضي، لافتاً إلى الانتهاء من زراعته لهذا العام حيث قدرت نسبة المساحات المزروعة بحوالي مليون هكتار، وهي نسبة مقاربة جداً لما تمت زراعته خلال العام الماضي وخاصة في المناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة، كاشفاً أن الإنتاج هذا العام سيكون جيداً بالنسبة للقمح المروي، ولكن هناك مخاوف من تضرر حجم الإنتاج في المساحات البعلية التي تشكل نحو ٥٠ بالمئة من المساحات المزروعة في ظل الانحباس المطري منذ أكثر من شهر.

وتوقع إبراهيم أن يكون حجم الإنتاج في المناطق الآمنة هذا العام نحو ٥٠٠ ألف طن، في حال لم ترد أي كميات من الحسكة، لافتاً إلى ما حدث خلال العام الماضي حيث منعت الجماعات المسلحة المسيطرة والميليشيات الفلاحين من تسليم محاصيلهن لمراكز الاستلام الحكومية، علماً أن نصف إنتاج سورية من القمح في الحسكة والمناطق الأخرى الواقعة خارج سيطرة الدولة، حيث كان يبلغ إنتاج محافظة الحسكة من القمح نحو مليون طن.

وفي سياق متصل، أشار إبراهيم إلى أن أغلب الفلاحين لم يتسلموا الدفعة الثانية من مخصصاتهم من السماد، هذا ما يدفعهم إلى اللجوء للسوق السوداء التي يبلغ سعر طن السماد اليوريا فيها نحو ٣ ملايين ليرة، حيث يحتاج إلى الفلاح إلى نحو ٢٠٠ كيلو غرام من السماد للهكتار الواحد، ناهيك عن ارتفاع أسعار المحروقات وأجور اليد العاملة، ما سيكبدهم الكثير من التكاليف، مضيفاً: «دائماً يطالب الفلاحون عبر الاتحاد باستلام مخصصات الأسمدة في مواعيدها، وأن يكون السعر مدعوماً كي لا يكونوا خاسرين».

وأوضح إبراهيم أنه سيتم وضع تسعيرة شراء القمح من الفلاح عند انتهاء الموسم قبل بدء موعد الحصاد، وذلك لاحتساب التكلفة الحقيقية للإنتاج، لذا من الصعب تحديدها حالياً ولكنها ستكون مجزية حتماً وأعلى من تسعيرة العام الماضي، موضحاً أن الحكومة عندما تحدد التسعيرة تعتبر أن الفلاح اشترى كل مستلزمات الإنتاج من السوق السوداء، نافياً ما يقال إن التسعيرة التي وضعتها الحكومة العام الماضي غير مجزية للتكاليف.

برادات أنفيرتر «بردى» وصلت إلى الموزعين

عباس لـ«الوطن»: أسعارنا أقل من الشركات الأخرى بكثير وطرحنا نموذج الأنفيرتر بقياس واحد للتجريب

الوطن

كشف مدير الشركة العامة للصناعات المعدنية «بردى» المهندس علي عباس لـ«الوطن» أن منتجات الشركة الجديدة من البرادات مختلفة القياسات والألوان تبريد عادي أو ينظام «الأنفيرتر» الطاقة البديلة وبتشكيلة متنوعة من قياسات (١٢-١٦-٢٢-٢٤) قدماً و«الأنفيرتر» التي أنتج منها حالياً قياس ٢٢ قدماً وستليها جميع القياسات بما يتناسب مع احتياجات الطاقة البديلة، أصبحت لدى الموزعين الذين سيطرحونها في الأسواق خلال الأسبوع القادم.

وعن نشرة أسعار برادات بردى بنظام «الأنفيرتر» أوضح عباس أن الشركة لم تنتج منه إلا مقاساً واحداً كتجربة أولى لدراسة وضع المبيع بعد الطرح، مبيناً أن سعر مبيعه بلون فضي بلغ للموزع ٣ ملايين و٢٩٠ ألف ليرة، في حين تم تحديد سعر مبيعه للمستهلك ٣ ملايين و٥٥٠ ألف ليرة، أما اللون الأبيض منه فحدد سعر مبيعه للموزع ٣ ملايين و٢١٥ ألف ليرة، ومبلغ ٣ ملايين و٤٠٠ ألف ليرة للمستهلك.

أما نشرة أسعار المبيع المعتمدة للبرادات العادية ضمن الشركة، فأكد عباس أن براد بردى ٢٤ قدماً لون أبيض بلغ سعر المبيع للموزع ٣ ملايين و٢٢٦ ألف ليرة، في حين بلغ سعر مبيعه للمستهلك ٣ ملايين و٤٢٠ ألف ليرة، وبراد ١٦ قدماً لون أبيض للموزع ٢ مليون و٩١٠ ألف ليرة، وللمستهلك ٣ ملايين و١٠٠ ألف ليرة، وبراد ٢٢ قدماً لون أبيض للموزع ٣ ملايين و٤٠٩ ألف ليرة، وللمستهلك ٣ ملايين و٢٢٥ ألف ليرة، وبراد ٢٢ قدماً لون فضي تبريد عادي ٣ ملايين و١١٥ ألف ليرة للموزع، و٣ ملايين و٣٧٥ ألف ليرة، أما ١٢ قدماً لون أبيض فللموزع بسعر ٢ مليون و١٠ آلاف ليرة، وللمستهلك ٢ مليون و٢٠ ألف ليرة، وبراد ١٢ قدماً لون فضي للموزع ٢ مليون و١٥٠ ألف ليرة، وبسعر مبيع للمستهلك ٢ مليون و٢٥٠ ألف ليرة.

وعن عمل الشركة في التدخل الإيجابي بالسوق أوضح عباس أنه يتم عبر اختلاف أسعار المنتجات بينهم وبين باقي الشركات، مبيناً أنه عندما يتم تثبيت المناقصة بمواد أولية يختلف سعرها باختلاف أسعار الصرف ما يخلق هوة بين نشرة الطرح وساعة المبيع، مضيفاً إنه ورغم عمل الشركة بآلية القطاع العام ضمن التدخل الإيجابي بالسوق فهي تسعى لتأمين المادة للمواطن مهما ارتفع سعرها، من دون اللجوء لرفع سعر المادة بل إبقاؤها ضمن سعر مكوناتها لتحقيق التدخل الإيجابي.

وعن قيم التدخل الإيجابي للشركة أشار عباس إلى أنه يمكن لمسها خلال اختلاف نشرات الأسعار المعتمدة لدى الشركات، مستشهداً بأسعار البرادات «الأنفيرتر» العامل بالطاقة البديلة، حيث بلغ سعر براد لون أبيض مبلغ ٣ ملايين و٤٠٠ ألف ليرة، في حين بلغ في بعض الشركات ٦ ملايين و٥٠٠ ألف، و٥ ملايين و٩٠٠ ألف، وأحياناً يكون تدخل الشركة بمقدور ٥٠ بالمئة.

وأكد عباس أن هدف الشركة المحافظة على دور التدخل الإيجابي بطرق ربحية وذلك عبر طرح منتجاتها بصالات «السورية للتجارة» ضمن ٢٠٠٠ صالة، إضافة لقروض التوفير للعاملين في الدولة بالشراكة مع «السورية للتجارة»، وقروض السلع المعمرة المتوافرة بالمصرف العقاري للشراء المباشر من صالات الشركة، علماً أن القرض بقيمة ٥ ملايين ليرة، كما أن التقسيط على منتجات الشركة متوافر للعسكريين ضمن المشروع التعاوني المنزلي وهو أحد الفروع التابعة للمؤسسة الاجتماعية العسكرية.

وبيّن عباس أن الشركة حققت قيمة مبيعات بلغت مليارين و٧٠٠ مليون ليرة منذ بداية العام وحتى الوقت الحالي.

الجدير بالذكر أن الإنتاج الفعلي للشركة من ١-١-٢٠٢٢ ولغاية ٣١-١٢-٢٠٢٢ بلغ ٨ مليارات ليرة، في حين كان الإنتاج المخطط بقيمة ٣ مليارات و١٩٧ مليوناً و٥٠٠ ألف ليرة، أما المبيعات المخططة فبلغت ٣ مليارات و١٩٧ مليوناً و٥٠٠ ألف ليرة.